فرض الحجاب ومنع التنّورة ذريعة لاحتكار المدينة

الكاظمية تمنع المكونات غير الإسلامية من دخولها بداعي العباءة

الدستور العراقي يكفل الحرية الشخصية والعامة لجميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن دينهم وعقيدتهم أو قوميتهم، وهم من صاغوا بنوده ومواده وأستفتى عليه الشعب العراقي بجميع مكوناته ،فلم يستثن منه المسلم الفلاني أو المسيحي أو المندائي أو الايزيدي، ولم نجد في نص دستوري بأية مادة من مواده ما يشير إلى أن تلك المنطقة يجب أن ترتدي هذا الزي والأخرى ذلك الزي، لكن من صاغوه هم اليوم انقلبوا عليه هم من يصدرون الفتاوى الآن بارتداء الحجاب في بعض مناطق بغداد، وأول المناطق وليس آخرها مدينة الكاظمية

□ بغداد / إيناس طارق
□ تصوير / محمود رؤوف

ديوان الوقف السني: لماذا يفرض في منطقة دون أخرى.. الإسلام واحد؟

وزارة الداخلية: لا توجد شرطة آداب في الكاظمية

طارق حرب: القرار يحتاج إلى قانون ليصبح جاهزاً للتطبيق

إعلام الصحن الكاظمي: القرار قطع لأرزاق العديد من أصحاب المحال التجارية

، هذه المدينة السياحية التي اشتهرت بأسواقها التي تخصصت بمهن معينة ميزتها عن الكثير من المناطق ،مما جعلها قبلة للسائحين العرب والأجانب ،اليوم يفرض على المدينة وبعيدا عن أية مادة دستورية أو فتوى لعالم ديني ارتداء العباءة والحجاب على المرأة، وعلى الشباب قصات شعر معينة وملابس محددة لا نعلم شكلها أو طبيعتها، ولا ندري وفق أي دستور صدر هذا القرار ومن هو المشرع الذي أباح لنفسه الاعتداء على حريات المجتمع الشخصية؟

أما المشرع العراقي فقد أصدر قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ حيث جاء فيه بأن أي تهديد أو عنف ضد الأماكن التي يجتمع فيها جمهور الناس يعد جريمة إرهابية ،فالتجاوز على حرمة المكان في مدينة الكاظمية ومنع فئات معينة من الشعب إرهاب واضح وصريح يجب أن تطبق بحق مرتكبيه تلك المادة.بعد هذا الإيضاح نعود لحكومتنا المحلية لنعرف مصادر القرار والقوانين التي طبقت للحد من ممارسة حرية التعبير والتدين واعتناق اي فكر مهما كان ولا يتعارض مع حريات الآخرين ،كل ذلك يدعونا إلى إجراء استطلاع شمل كل الفئات المتمثلة بالمجتمع العراقي حول إعلان الحكومة المركزية والمحلية منع دخول النساء غير المحجبات في عموم مدينة الكاظمية، وكذلك الرجال الذين لم يلتزموا بمظهرهم الخارجي من قصات الشعر والملابس، والأمر نفذ بناءً على طلب من احد القادة الأمنيين الذي كان قد حضر مجلس عزاء في مدينة الكاظمية، وأثناء تجواله بالمدينة شاهد امرأة غير محجبة فطلب منع دخول غير المحجبات الى عموم المدينة وأسواقها وكذلك الشباب.

ديوان الوقف الشيعي

الدكتور صالح الحيدري رئيس ديوان الوقف الشيعي أكد في تصريح لـ(المدى) قائلا: لكل مكان حرمته وقدسيته فالأخوات المسيحيات لا يدخلن إلى الكنائس إلا بعد وضع غطاء على الرأس، فهذا يعتبر احتراما وليس عيبا في ذلك ،كل إنسان يستطيع ان يجعل من المكان الذي يعيش فيه او يذهب إليه مكانا مقدسا بتصرفه اللائق والمحترم، والذي لا يسيء للآخرين، فالحجاب أيضاً للمرأة يعتبر شيئا مقدسا، وإذا فرض ارتداؤه في منطقة مقدسة، فلا ضير في ذلك لأنه كما ذكرت احترام الأماكن المقدسة هو واجب واحترام للنفس وللآخرين .

ديوان الوقف السني

وأشار الدكتور محمود الصميدعي نائب ديوان الوقف السني في تصريح لـ(المدى) قائلا: الإسلام يفرض الحجاب على النساء لكن بتقديري يجب أن يكون بالإقناع، لا بالإكراه والإسلام هو دين الله، والله سبحانه وتعالى فرض الحجاب على المسلمات، لكن لماذا يفرض الحجاب في مدينة دون أخرى، فلماذا فقط في الكاظمية، دون منطقة الشعب؟ لماذا لا يفرض في حي العدل والحرية؟ الدعوة إما ان تكون عامة ولا تحدد بمنطقة معينة او لا. وأكد الصميدعي في حديثه قائلا: أعيد التأكيد في كلامي على أننا مع الحجاب لتنفيذ الإسلام لا لتنفيذ شأن معين !

أوامر قادة أمنيين

مسؤول الثقافة والإعلام في الصحن الكاظمي عامر عزيز الانباري طالب مجلس محافظة بغداد "بوضع خطة مدروسة لتطبيق القرار كون الأمر حساسا ويدخل ضمن قطع أرزاق المحال التجارية وغيرها من الأمور التي قد تؤثر في المدينة".

الانباري قال في تصريح للمدى أمس "إن على الزائرين أن يحترموا مدينة الكاظمية كونها من المدن المقدسة وان يعدوا العدة أثناء تواجدهم فيها بارتداء الملابس اللائقة لحرمة هذا المكان".

وطالب الانباري الجهات المسؤولة بحث الناس أولا قبل منعهم خصوصا مجلس محافظة بغداد، داعيا إلى "اتخاذ خطة محكمة ومدروسة لان الأمر له تداعيات كثيرة منها تقييد الحريات والتأثير على أصحاب المحال التجارية لأنه سيضاعل عدد المتبضعين إذا ما طبق القرار".

الأنباري أضاف "أن على شرطة الآداب ومجلس محافظة بغداد أن يبينوا للزائرين المناطق التي يمنع التواجد بها من غير عباءة الرأس وان يحدد ما إذا كان هذا القرار سيقتصر على المدينة القديمة أي العتبة الكاظمية أم سيشمل الكاظمية كلها بشكل عام". مؤكدا "أن العتبة الكاظمية غير مسؤولة عن هذا القرار وانه جاء تلبية لأوامر قادة أمنيين، بالإضافة الى مجلس محافظة بغداد والقوات المسؤولة عن حماية العتبة الكاظمية".

ظهور الأنياب

المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي أوضح في تصريح لـ(المدى) قائلا: اعتقد أن الوقت أصبح مناسبا للإسلاميين ان يكشروا عن أنيابهم وان يبينوا من أي طبقة سياسية هم، العراق منذ القدم هو بلد علماني مدني، لم تطبق به تعاليم بلد الأكثرية ونحن نطالب منظمات المجتمع المدني والناشطين بأن يلتزموا الصمت في الانتخابات حتى يعلم ويعرف الناخب من انتخب ويكشف حقيقته عند صناديق الاقتراع القادمة، ليصحح خطأه السابق بانتخاب أناس غير أكفاء، مدينة الكاظمية مدينة واسعة شاسعة ، وتسكنها فئات مختلفة، فهراء وعبث ومهزلة ما يريد فعله بها بعض ضعفاء النفوس بفرض حجاب إجباري على النساء عند التجوال في المدينة لا يجوز، نحن مع احترام المكان المقدس لكن خارج هذا المكان لا يحق لأي شخص كان فرض رغبات مرفوضة في دولة مدنية حضارية، وهذا الامر يفسر بانه حرب سياسية على الحقوق المدنية وتجاوز على الدستور وحقيقة ليكن الناخب أذكى بعد ذلك ويعلم من يستحق الانتخاب ويحتل موقع القيادة في الدولة، ومن سوف يكون مستقبلا ممثله .

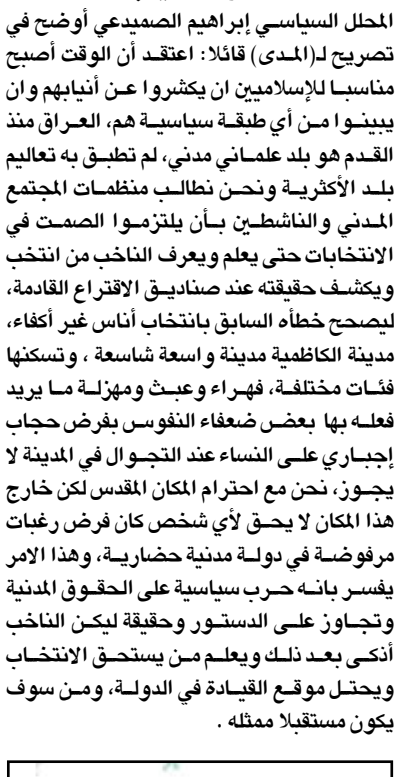
نزع العباءة بعد انتهاء الرقابة

الممنوع مرغوب

إنعام لفتة أستاذة علم النفس – كلية الآداب – جامعة بغداد قالت في تصريح لـ(المدى): كل إنسان رجل كان او امرأة له حق اختيار التصرف لأنه يعلم انه محدد بسلوك يفرضه المجتمع ولا يمكن تجاوزه، وكل إنسان لديه معتقد معين مقدس ولكن أن يفرض على شخص ارتداء لباس معين من اجل تنفيذ رغبة أشخاص معينين ولفئة محددة ،فهذا ما لا يمكن القبول عليه وأكدت لفتة في حديثها قائلة انها كامرأة لا ترغب في ارتداء العباءة مثلاً لان ذلك الشيء مرتبط بإحساس الانسان ،واذا كان من يريد تفسير الملبس يعني احترام المكان فهذا مفهوم خاطئ "لان الممنوع مرغوب" فلا يمكن منع شيء هو من حق الإنسان ممارسته إذا كان لا يخدش قدسية ومعتقد أناس معينين، وأشارت لفتة في حديثها قائلة الى ان من يريد ان يفرض شيئاً عليه ان يبين ايجابياته وسلبياته للمقابل، ومن حقه القبول او الرفض لا استخدام وسيلة الترهيب لان التمرد سوف يكون النتيجة لا الطاعة وحقيقة موضوع فرض الحجاب على بعض الفتيات جعل ارتداءه لا يليق بمعنى الحجاب، لكونه فرض بسبب لغة الترهيب كما ذكرت لا الترغيب، والآن الموضوع يعيد نفسه بان تقوم مجموعة بفرض ارتداء العباءة في منطقة الكاظمية خطأ كبير وكارثة تحدث في المجتمع العراقي .

التظاهر والاعتصام

بينما قالت سولاف جميل ناشطة في منظمة مجتمع مدني في تصريح لـ(المدى): لا يمكن تقييد الحريات في العراق لأننا دولة تعددية علمانية تضم طوائف وأديانا مختلفة وليس فئة معينة تريد احتكار منطقة ما في بغداد وفرض معتقدات دينية بحجة الحفاظ على قدسية المكان، القدسية والاحترام لا تكون بالقوة ،انما كل عراقي يعرف الاماكن وقدسيتها، وما مطلوب منه اثناء تواجده قربها هو التصرف بأدب واحترام ، وفرض العباءة على النساء جميعا حتى في الاسواق الداخلية لمدينة الكاظمية امر لا يمكن السكوت عليه وكمنظمات مجتمع مدني، سنقوم باعتصام وتظاهرات ونتكاتف مع وسائل الإعلام من اجل الحد من هكذا تجاوزات تحد من حرية العراقية وتجعلها امرأة بلا رأي او حتى حرية من اجل تحقيق رغبة أغلبية معينة.

احتكار المنطقة

الناشط جمال الجواهري من جمعية الأمل قال في تصريح لـ(المدى): اعتقد هكذا قرار او توجيه غير قانوني وغير دستوري ولا يمت لمعيار من معايير حقوق الإنسان او معتقداته بصلة، والعراق معروف بالتعددية والحرية ولم يتأثر شعبه على الرغم من تنوع الثقافات فيه، ولكن ما يحدث الان من فرض جهات معينة لتنفيذ غاية لجهة معينة ،وهذا يعد سيرا نحو مستقبل مظلم ومجهول، وطوال فترة وتاريخ العراق الماضي لم يعترض احد على طريقة ارتداء النساء والشباب ملابسهم، فماذا يحدث الآن لماذا يريد البعض من الأشخاص حصر مدينة الكاظمية وعزلها عن المناطق الأخرى، هل لجعلها حكرا للبعض وبمعزل عن مناطق بغداد الأخرى؟

العراق ملك للجميع

أما الناشطة نوف الفلاحي عضو شبكة نساء العراق فقالت في تصريح لـ(المدى): المكان المقدس يعلمه الجميع ويعرف الإنسان إن كان رجلا او امرأة التصرف باحترام قدسيته، لكن من يريد فرض زي معين على النساء وكذلك الشباب حتى عند النزول الى السوق فهذا أمر لا يمكن القبول به فالشارع ليس ملكا لأحد ولا المناطق ملكا لأحد، العراق للجميع ومن يريد فرض شعارات معينة عليه احترام قدسية المكان ،وعليه ايضا احترام حرية الناس لان الناس يحترمون الاماكن المقدسة فهم ابناء العراق . للأمانة أقولها وبكل صراحة اتصلنا بعدة مصادر في وزارة الداخلية رفضوا ذكر أسمائهم لحساسية الموضوع وان لا يفسر تصريحهم بانه كان مع جهة ضد جهة اخرى، المصادر أكدت ان وزارة الداخلية لا يوجد فيها قسم شرطة الآداب ولم يعرفوا ايضا من هو المسؤول الأمني الذي زار المدينة، وحاولوا أن يوصلوا رسالة واضحة ان مثل تلك التصرفات التي تفرض من جهات معينة ثم ينسب العمل ويعلق في رقبة وزارة الداخلية واحد منتسبيها من قبل تلك الجهات التي نفذت ذلك القرار وتحاول اتهامنا فيه.

الملابس المحتشمة

عضو المجلس البلدي لمدينة الكاظمية الشيخ مزهر جمعة قال في تصريح لـ(المدى): نحن لا نعلم عن هكذا بيانات او إعلانات، فالمجالس البلدية هي جهة رقابية تنفيذية وليس نشر اعلانات او بيانات واذا كان مثل هذا الموضوع فبصراحة اصبح الامر لا يمكن السكوت عليه فالتبرج لا يليق بمدينة مقدسة مثل الكاظمية التي يجب ارتداء الملابس المحتشمة عند القدوم اليها والتجوال فيها .

الخبير القانوني طارق حرب اكد في تصريح لـ(المدى) قائلا: الأماكن المقدسة تحتاج الى ارتداء ملابس محتشمة عند الدخول إليها اما خارجها فلا يمكن إجبار الاخرين على ارتداء زي معين لان الأمر هذا سوف يحتاج الى قانون وحقيقة هناك امور ومسائل لا تستحق الرد عليها وإعطاءها حجما اكبر مما تستحق .

أصحاب المحال التجارية الاكثر تضررا من هذا القرار، وخاصة الصاغة وأصحاب محال الملابس ،وكذلك بعض المواطنين انتقدوا هذا القرار معتبرين انه يدخل في إطار تقييد الحريات الشخصية.

قرار مرفوض

وقال حيدر كاطع وهو صاحب محل لبيع الألبسة "ان هذا القرار قلل من أرزاقنا كثيرا، حيث ان لدينا زبونات من طوائف واديان لا يسمح لهن بالدخول الى المدينة كونهن لا يرتدين الحجاب او عباءة الرأس" .

وأضاف كاطع للمدى "ان اغلب اصحاب المحال يعتزمون بيع محالهم والانتقال الى مناطق اخرى لا تقيد حريات الإنسان لا بملبس ولا بأشياء اخرى"، مضيفا ان بضاعتي قد تبور لكوني متخصصا ببيع التنورات النسائية لذلك اتصلت بالعديد من اصدقائي التجار لبيعها لهم بسعر الجملة ، وسأتخصص ببيع العبي والحجاب ،ويرى ان القرار دعوة لقطع أرزاق العديد من العوائل التي تعيلها تلك المحال.

فؤاد رضا بائع لملابس رجالية أكد ان اغلب بضاعته كانت للشباب الذي يتزاحمون عليها في الأعياد والايام الاخرى ،اما بعد القرار الجائر فبالتأكيد سيعزف الشباب عن المجيء أصلا للكاظمية، التي يحاول البعض جعلها جامعا كبيرا يرتاده المصلون فقط ،متناسين ان مثل تلك القرارات تزيد الناس كرها للدين لا محبته أو التعلق به بحسب قول رضا.

تهجير المكونات الأخرى

بالمقابل قال علي كاظم ٣٧ سنة وهو احد سكان مدينة الكاظمية للمدى "إن هذا الإجراء جائر بحق حقوق وحريات الإنسان"، معتبرا "أن قدسية المكان محترمة ومصانة داخل الصحن الكاظمي".

واتهم كاظم بعض المسؤولين "أنهم يريدون أن يحولوا مدينة الكاظمية الى أفغانستان مصغرة بإملائهم قرارات وقوانين تخالف كل الشرائع الدينية"، موضحا "أن الدين الإسلامي سمح ولا يجبر أحدا على ارتداء ملبس معين"، مشيرا إلى "أن ما تعلمناه من رسولنا هو أن الدين الأخلاق لا فرض قوانين لباس موحد.

صاحب محل لبيع المصوغات الذهبية رفض ذكر اسمه وهو من الطائفة المندائية، قال صعقنا بالقرار الذي يحرم جميع الطوائف و الأديان الاخرى غير الإسلامية من دخول مدينة الكاظمية، وقطع أرزاقنا بهذا الشكل يحرّمه الدين الإسلامي، ثم أن مدينة الكاظمية كبيرة وعريضة وتسكنها مكونات مختلفة كالمسيحيين والصابئة، وعد الصائغ أن مثل هذا القرار هو بمثابة قرار لتهجير مكونات من اجل بقاء مكون واحد وإغلاق المدينة لصالحهم وهذا لا يقبله أو يشرعه أي دين.

سواد في سواد في سواد